محمد حسن حيدر
ونشاطه السياسي في العراق
١٨٨٨ - ١٩٤٤

ا.م.د.صالح جعيول السراي
كلية التربية/ جامعة ذي قار

أ.م.د. مؤيد شاكر كاظم الطائي
كلية الآداب/ جامعة ذي قار

المقدمة

أنجب لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) العديد من الشخصيات السياسية التي أسهمت بشكل فاعل في وقوع الأحداث السياسية وبروز التيارات الفكرية التي شهدها تاريخ العراق المعاصر،الا انه ومع شديد الأسف لم ينل هذا اللواء الاهتمام الكافي من لدن الباحثين لدراسته دراسة أكاديمية،الأمر الذي حفزنا للإسهام في تقديم دراسة متواضعة لأحد جوانبه التاريخية.ومن منطلق " ان الشخص صانع الحدث التاريخي "،وان فهم الطبيعة الشخصية له تسهم في فهم الاحداث التاريخية التي اشترك فيها ، ولإسهام محمد حسن حيدر في عدد من الأحداث السياسية في تاريخ العراق المعاصر جاء اختياري لهذا الموضوع تحديداً .

قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن مقدمة البحث وخاتمة . المبحث الأول خصص لدراسة محمد حسن حيدر من حيث النسب والولادة والنشأة والتكوين الفكري . اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه النشاط السياسي المبكر لمحمد حسن حيدر . بينما كرس المبحث الثالث لدراسة دور محمد حسن حيدر في مجلس النواب العراقي . وحملت خاتمة البحث ابرز النتائج التي تم التوصل اليها .

وأخيراً يطيب لنا ان نقدم الشكر والتقدير الى وحدة وثائق ذي قار لاسيما الأخ الدكتور نعيم كريم الشويلي لما أبداه من مساعدة في الحصول على بعض الوثائق المهمة التي تخص البحث .

أولا : النسب والنشأة، والتكوين الفكري

هو محمد حسن بن الشيخ باقر بن علي بن محمد علي بن حيدر بن خليفة بن كرم الله بن مذكور بن غانم بن وثال (١). ووثال من زعماء قبائل الأجود، وهم الثلث الكبير من قبائل المنتفك المتكونة من الاتحاد القبلي ما بين عشائر بني سعيد وبني مالك والأجود(٢) .

ولد محمد حسن حيدر عام ١٨٨٨ في مدينة سوق الشيوخ (٣)،وعاش بين أحضان أسرته العربية المعروفة بعروبتها وعلمها وادبها وفخرها والتي تسكن المدينة منذ القدم ، والتي تردد الكثير من رجالها وباستمرار على مدينة النجف الأشرف ومنها اخذوا معارفهم ولم تخل النجف من طالب علم منهم ،فكانت لهم المكانة والوجاهة في مقرهم "مدينة سوق الشيوخ" ، واصبح لهم الفضل على أهالي مدينتهم في النصح والارشاد والتوجيه وحل مشاكلهم(٤) ، حتى اقترن بهم الفضل في تأسيس الحركة العلمية في المدينة خلال القرن التاسع عشر (٥).

برز في هذه الأسرة العديد من المفكرين والأدباء وفي مقدمتهم العلامة الشيخ علي حيدر (المتوفى سنة ١٨٩١) الذي درس على يدي العلامة الأنصاري،وله عدة تصانيف في الفقه والأصول وبعض مسائل المعقول ، وكتب الكثير من ابحاث أستاذه الأنصاري ، ، ابرزها مؤلفاته فهي منظومة في المنطق وأخرى في الأصول والتجويد وشرح مختصر التفتزاني وغريب القرآن وما رتبه على حاشية التهذيب في المنطق وغير ذلك(٦) .

ويعد الشيخ علي حيدر من العلماء المدرسين في النجف الأشرف وممن درس على يديه العلامة محمد القزويني (٧)، وكان له الفضل على مدينة سوق

الشيوخ لما كان يعقده في بيته من مجلس شرعي وأدبي افاد أهالي المدينة(٨)

ومن البارزين في هذه الأسرة أيضا الشيخ باقر حيدر والد محمد حسن حيدر ، الذي درس في سامراء على يد السيد الشيرازي ، ثم ذهب الى النجف الأشرف لإكمال دراسته ، وبعدها رجع الى مدينة سوق الشيوخ وأصبحت منذ ذلك الحين له الزعامة بعد وفاة والده (٩)، فكان وجيهاً عند أهالي المدينة مسموع الكلمة محترم الجانب مروجاً للدين ، وله العديد من المؤلفات مثل كتاب "حاشية على القوانين" في مجلدين ، وتقريرات أستاذه السيد الشيرازي، ومنظومة في الأصول . كما عرف بحبه لنظم الشعر اذ نظم الكثير من القصائد ومنها قصيدته في رثاء الإمام الحسين " عليه السلام " قائلاً في مطلعها (١٠):

ان لم أكن باكيا يوم الحسين دما
لا والهوى لم أكن أرعى ذمما
لا اشكر العين الا ان بكت بدما
اولا فيالتها تشكو قذاً وعمى

عرف الشيخ باقر حيدر بدوره البارز في معركة الشعيبة في نيسان ١٩١٥، اثر إصدار علماء الدين فتاوى الجهاد لمساندة الدولة العثمانية في صد الاحتلال البريطاني للعراق(١١)،اذ تزعم قوات المجاهدين في مدينة سوق الشيوخ بعد اتصال علماء الدين به يخبروه بضرورة تحشيد عشائر المدينة في عملية الجهاد هذه (١٢)، وكان على اتصال مباشر مع السيد محمد سعيد الحبوبي اشد المجتهدين حماساً للجهاد ، يبلغه استعداد عشائر المدينة لخوض المعركة ضد الجيش البريطاني (١٣)، واسهم مع السيد محمد سعيد الحبوبي عند قدومه الى مدينة سوق الشيوخ منتصف كانون الثاني ١٩١٥ لاستنهاض عشائر اللواء الأخرى وإشراكها في المعركة(١٤) ،وأبلى بلاءً حسناً في المعركة حين وقوعها ، اذ كان مع قسم المجاهدين الذين يقودهم السيد محمد سعيد الحبوبي والسيد محسن الحكيم،وعلى اثر هذا الاشتراك وبسبب الخسارة التي مني بها المجاهدون في هذه المعركة مرض الشيخ باقر حيدر بعد رجوعه الى مدينة سوق الشيوخ وتوفي فيها(١٥) .

في كنف هذه العائلة العريقة نشأ محمد حسن حيدر ، ومنذ صغره حرص والده الحرص الشديد على ان ينهج ولده نهج العائلة في الدراسة، فبعد ان أطلعه على بعض العلوم أرسله للدراسة في النجف الأشرف ونهل من علمها الكثير بعد ان قرأ أصول الدين و النحو والصرف واحتك بالعديد من الادباء (١٦).

امتاز محمد حسن حيدر بموهبتة الشعرية،اذ نظم الشعر وهو في الخامسة عشرة من العمر وتفنن في التشطير والتخميس وشارك في مطارحات ومساجلات العديد من الادباء، حتى اصبح من الشعراء المجدين(١٧)،ومن اشعاره ما ارسله الى الاستاذ عبد الغني الخضيري جواباً على قصيدة ارسلها اليه عام ١٩٤٠ جاء في مطلعها (١٨):

إليك من سوق الشيوخ الطيب
بلغة آمال الورى والأدب
غيداء من بنات أفكاري أتت
مصاغة كأنها من ذهب
خذها جواباً عن قريض رائق
ورائع من شعرك المعذب

وهو القائل حينما ترك مدينة النجف بعد ان انهى دراسته فيها (١٩):

نسيم الصبا جز بالغري وخذ
سلام حب وعني فيه حبيبه
إني أحنّ إلى سكانه شغفاً
حنين ذي وله في الحب عانيهِ

عاد محمد حسن حيدر بعد ان انهى دراسته الى مدينته سوق الشيوخ وحضي بالتقدير العالي والاحترام من لدن ابناء مدينته ، فكان مرشداً لهم في امورهم الدينية والاجتماعية(٢٠) ،كما كان ونيسهم الأدبي فأسس اول تجمع ادبي من شباب مدينة سوق الشيوخ ومنهم الادباء حميد السنيد و سالم الحسون وحمدي الحمدي ورقيب احمد وجعفر حسين الخياط وغيرهم (٢١).

عرف محمد حسن حيدر بحسن الخلق والمعاشره، وبالوفاء الكبير، وطيبة السريرة، وكان ميالاً للنكته والدعابة، فيصفه جعفر الخليلي بقوله " كان من اهم ما امتاز به محمد حسن حيدر نوع خاص من الجاذبية لا اعرف ماذا اسميها ، فلا يستطيع المرء ان يقف امامه دون ان يؤخذ به مسحوراً ، ويعمل به سحر محمد حسن حيدر ، فلا يلبث ان يجد نفسه في سوق الشيوخ ...فكان حلقة الاتصال والرابط الوثيق بين كثير من العلماء والأدباء والوجوه ومدينة سوق الشيوخ " (٢٢) .

وعرف ايضاً بصراحته وصدقه وقوله كلمة الحق مما جعله ملجأ الكثير من عامة الناس لمعرفة الحقيقة وهذا ما يتبين من رسالة محمد طاهر العمري مؤلف كتاب " تاريخ مقدرات العراق السياسية "الى محمد حسن حيدر لمعرفة الحقيقة حول أحداث ثورة العشرين في لواء المنتفك وقيادتها بعدما خلطت عليه الأمور وأصبح الكل يدعي قيادتها ويهول دوره فيها (٢٣).

تأزمت الحالة الصحية لمحمد حسن حيدر اثر إصابته بمرض العضال، فظل يعاني منه وقتاً طويلاً،حتى وفاته في أحد مستشفيات بغداد أواخر عام ١٩٤٤، ودفن في النجف الأشرف بعد تشييعه تشييعاً كبيراً (٢٤)، وقد رثاه العديد من الشعراء منهم صديقه محمد جمال الهاشمي الذي قال (٢٥):

أزف الرحيل وما استطعتُ وداعا
وتلاشت الآمال فيه ضياعا

ورثاه ايضا محمد آل حيدر بقوله (٢٦):

أأبا الجواد بقية لك من دمي
هذي القوافي الظامئات على فمي

ثانياً :نشاطه السياسي المبكر

بدأت بواكير النشاط السياسي لمحمد حسن حيدر أبان اشتراكه مع والده في معركة الشعيبة تلبيةً لنداء الجهاد الذي اطلقه علماء الدين في النجف الأشرف(٢٧) .وكان لانتصار القوات البريطانية وخسارة الجيش العثماني ومعهم جيش المجاهدين الأثر السيئ على محمد حسن حيدر لخسارة المعركة اولاً فضلاً عن فقدانه والده الذي مرض ثم توفي اثر اشتراكه فيها ، ويظهر هذا التأثر من خلال قصيدته التي ألفها عن معركة الشعيبة ، والتي أوضح فيها أن السبب في فشل حملة الجهاد هو التهاون من قبل بعض شيوخ العشائر وأولهم الشيخ خزعل امير المحمرة الذي لم يكن اشتراكه فعلياً في المعركة وهذا ما اورده في البيت الشعري التالي(٢٨) :

لولا خيانات قوم اراذل
لسرت على زرق العيون المناقد

كان للرفض الذي يحمله محمد حسن حيدر تجاه الوجود البريطاني في العراق دافع قوي لاشتراكه في حزب النجف السري الذي تأسس في تموز ١٩١٨ من قبل عدد من علماء الدين أمثال الشيخ عبد الكريم الجزائري ومحمد سعيد كمال الدين والشيخ حسين الحلي(٢٩) ،والذي كان مقره في غرفة معزولة في مدرسة الملا كاظم الخرساني في محلة الحويش في النجف الأشرف ،وكان من جملة أهدافه بث فكرة الاستقلال في العراق ، والتخلص من الوجود العسكري البريطاني(٣٠)،وأدى محمد حسن حيدر بصفته احد معتمدي الحزب في مدينة سوق الشيوخ دوراً بارزاً في نشر أفكار هذا الحزب ومبادئه والترويج لفكرة استقلال العراق بين جميع عشائر اللواء (٣١).

ومنذ الأيام الأولى لتأسيس جمعية (حرس الاستقلال)في بغداد في نهاية شباط ١٩١٩ من قبل عدد من الشخصيات الوطنية أمثال السيد محمد الصدر ومحمد باقر الشبيبي وجعفر ابو التمن وعلي بازركان ويوسف السويدي وجلال بابان (٣٢)، انتمى محمد حسن حيدر لها وعمل بكل جهد بعد ان فتحت لها فرعاً في لواء المنتفك على نشر أفكار وأهداف هذه الجمعية في اللواء والتي لخصت بالسعي الى استقلال العراق استقلالاً تاماً،وتأليف حكومة ملكية دستورية ديمقراطية ، والسعي الى ضم المملكة العراقية الجديدة الى لواء الوحدة العربية ،وحقق مع باقي أعضاء الجمعية في اللواء امثال السيد عبد المهدي المنتفكي والشيخ محمد باقر الشبيبي وعبد الكريم السبتي نجاحاً كبيراً ليس في نشر مبادئ الجمعية فحسب بل في تهيئة الأفكار بين الأهالي لتقبل فكرة الثورة ضد القوات البريطانية ، وإبراز محاسن اخراج المحتل من العراق وتكوين حكم وطني فيه (٣٣).

كان محمد حسن حيدر أبان إعلان ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ في مدينة سوق الشيوخ يهيأ الأجواء المناسبة لاستقبال نبأ إعلان الثورة وبانتظار التعليمات التي قد تصدر من علماء الدين في النجف الأشرف او من جمعية حرس الاستقلال في بغداد لغرض إشعال نيران الثورة هناك ، ولم تكن مهمته بالسهلة اذ واجهته محاولات الحاكم العسكري لمدينة سوق الشيوخ " الكابتن بلاتس " الرامية الى منع تلاحم العشائر واشتراكها في أحداث الثورة التي بدأت تنتشر في عدة مناطق من العراق، مثل الاجتماع الذي عقده في اوائل تموز ١٩٢٠ وحضره كبار رؤساء العشائر في المدينة وحثهم فيه على عدم الاشتراك في أي مظاهر اضطراب قد تظهر في المناطق المجاورة لمدينة سوق الشيوخ(٣٤) . الا ان الأوضاع بدأت تتأزم اكثر في المدينة بظهور بوادر الثورة في مدينة قلعة سكر ثم انتشارها الى المناطق الأخرى من اللواء اثر عودة السيد عبد المهدي المنتفكي من مدينتي النجف والكاظمية الى مدينة قلعة سكر حاملاً رسائل وتوجيهات رجال الدين التي تنص على وجوب اعلان نيران الثورة وذلك في ١٧ اب ١٩٢٠ (٣٥).

وفي نهاية شهر اب ١٩٢٠ وصل الى سوق الشيوخ الشيخ عبد الحسين مطر وهو يحمل رسالة شيخ الشريعة الاصفهاني الموجهة الى رؤساء العشائر يحثهم فيها على إعلان الثورة والجهاد ضد الإنكليز ، وحال وصوله الى المدينة توجه الى منزل محمد حسن حيدر ليسلمه الرسالة ، ليكونا القياديين لإحداث ثورة العشرين في المدينة فضلاً عن عبد الكريم السبتي (٣٦).

اندلعت نيران الثورة في مدينة سوق الشيوخ في ٣١ اب ١٩٢٠ يقودها محمد حسن حيدر،فما كان أمام معاون الحاكم العسكري للمدينة " الكابتن بلاتس " بعد ان رأى ان الوضع يجري في غير صالح البريطانيين وفرار افراد الشرطة من مركزهم ،الا ترك المدينة ومعه موظفوه والتوجه الى الناصرية بواسطة قارب حربي ومنها توجه نحو البصرة ،فوجد الثوار الفرصة السانحة للهجوم على مركز إدارة المدينة ومؤسساتها الحكومية محاولين حرقها وتدميرها معبرين عن سخطهم تجاه هذه الإدارة ، وانزلوا العلم البريطاني من فوق هذه البنايات ورفعوا محله العلم العربي(٣٧) ،وكان لمحمد حسن حيدر الدور الفاعل في قيادة الثوار من جهة ، وفي المحافظة على المؤسسات الحكومية

وأموالها وسجلاتها المهمة من التلف من جهة أخرى ، وهذا ما لم يحصل في مدن اللواء الأخرى التي تعرضت فيها المؤسسات الحكومية للتلف والدمار(٣٨).

والغريب في الأمر ان هروب الحاكم العسكري "الكابتن بلاتس" من المدينة قد تم بمساعدة الرجل الأول لثورة المدينة محمد حسن حيدر ، وهو ما لم يشر له جميع من كتب عن ثورة العشرين او نشر وثائقها . وهذا ما يمكن استنتاجه من رسالة الحاكم السياسي للواء المنتفك "الميجر دجبرن" الى محمد حسن حيدر بتاريخ ٤ أيلول ١٩٢٠ يشكره فيها على دوره في المحافظة على الأملاك العامة من المؤسسات الحكومية وسجلات مهمة من الدمار والتلف بعد ان شكره على موقفه تجاه "الكابتن بلاتس " بمساعدته على الخروج من مدينة سوق الشيوخ بعد سيطرة الثوار عليها وتوجه الى مدينة الناصرية.(٣٩) .

وفي الواقع ، ان موقف محمد حسن حيدر هذا يثير الكثير من الشكوك ، ويثير في الأذهان تهمة الخيانة التي ثبتت على الكثير من رؤساء العشائر ممن ساندوا القوات البريطانية في أحداث هذه الثورة .الا اننا حقيقةً لا نجد مبرراً يؤكد هذه التهمة على محمد حسن حيدر كونه لم يكن على اتصال مسبق مع الإنكليز ولم يتمتع بعلاقة معهم ولم يكن من المقربين اليهم ، أو من الحاصلين على مكافآت من قبلهم لا قبل الثورة ولا بعدها أمثال بعض شيوخ العشائر(٤٠) .ونعتقد ان السبب الجوهري الذي حدا بمحمد حسن حيدر ان يسلك هذا التصرف هو عدم نضوجه السياسي،والتصرف مع الموقف بروح الرجل العشائري الذي عادةً وكما هو معروف لدى العشائر العربية التي تلتزم بتوفير الحماية للشخص حتى لو لم يطلبها منها حتى وان كان هذا الشخص من أعدائهم ،وليس بروح القيادي للثورة الذي يجب ان يستغل كل فرص سانحه في محاربة العدو لاسيما اسر حاكم المدينة العسكرية الذي كان من الممكن ان يوفر للثوار الكثير من فرص المناورة وابسطها مساومة العدو .وفي الاحوال كافة يمكن وصف خطأ محمد حسن حيد هذا بالجسيم الذي خالف وفقه من اعتمدوا عليه في اداء المهمة وهم رجال الدين الذين أصدروا تعليمات إعلان الثورة ، وخيب أمال من شارك في الثورة من أهالي المدينة .

استمر ثوار المدينة في مهاجمة البريطانيين من خلال مهاجمة سكك القطار التي تمر بمدينة سوق الشيوخ والسفن البحرية في الأهوار وإعاقة الملاحة حتى تدخل الشيخ سالم الخيون الذي كان موالياً للبريطانيين واستغل نفوذه وسطوته لدى عشائر اللواء وحد من نشاط الثورة عندما كون قوة من عشيرته وأمر بمراقبة السفن الحربية البريطانية وإيصالها بسلام الى البصرة وحمايتها من تهديد الثوار(٤١) .

على اية حال بقيت قوات الثوار تسيطر على المدينة حتى نهاية أحداث الثورة بوصول السير " برسي كوكس " الى لواء المنتفك في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٠ ولقائه ببعض رؤساء العشائر والاتفاق بإرجاع سيطرة القوات البريطانية على المدينة (٤٢).

ان عدم النضوج السياسي والالتزام بموقف رجال الدين وآراءهم لدى محمد حسن حيدر، والتبدل في موقفه المناهض للوجود والنفوذ البريطاني في العراق بدأ يتضح اكثر أبان انتخابات المجلس التأسيسي العراقي ، الذي اصبح امراً مهماً بعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ عندما القى الملك فيصل في ذلك اليوم كلمة أعرب فيها عن تصميمه على إرساء دعائم حكومة ديمقراطية دستورية وأجراء انتخابات عامة للمجلس التأسيسي العراقي (٤٣) .

ومما يؤكد حتمية هذه الانتخابات هو ماجاء في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ والتي نصت "أن لا تُصدق المعاهدة من قبل الطرفيين الا بعد موافقة المجلس التأسيسي العراقي المنتظر عليها"(٤٤). وفي ضوء ذلك، صدرت الإرادة الملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ بالمباشرة في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي والذي حددت أعماله بما يلي(٤٥) :

١- وضع قانون أساسي (دستور) للمملكة العراقية.
٢- سن قانون انتخاب مجلس النواب .
٣- تصديق المعاهدة العراقية – البريطانية .

الا ان رغبة الحكومة في أجراء هذه الانتخابات اصطدمت برغبة الحركة الوطنية وعلماء الدين الهادفة الى استثناء المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية التي غبنت حقوق العراقيين من أعمال المجلس التأسيسي (٤٦)، ولما رفضت الحكومة الأمر أصدر علماء الدين فتاوي حرمت الاشتراك في هذه الانتخابات (٤٧). وبسبب الارتباط الديني والمذهبي ما بين عشائر اللواء وعلماء الدين المصدرين لفتاوى حرمت الاشتراك في هذه الانتخابات أبدت عشائر اللواء التزاماً كبيراً في هذه الفتاوى (٤٨).

بالمقابل ،كان الملك فيصل الأول على قناعة تامة بأن مصير استقلال العراق برمته يعتمد على أقامة المجلس التأسيسي وقراراته ، فقد سبق لوزير المستعمرات البريطانية "تشرشل" ان ابلغه صراحةً ان بلاده لا تلتزم بمنطوق المادة السادسة من المعاهدة العراقية- البريطانية (٤٩)،الا بعد إبرامها الاتفاقيات الملحقة بها(٥٠). لذا لم يكن أمامه والوزارة القائمة انذاك وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ((١٨

تشرين الثاني ١٩٢٢ – ١٥ تشرين الاول ١٩٢٣) الا نفي علماء الدين المعارضين لعملية الانتخابات،ثم نزل الملك فيصل الأول نفسه الى الميدان كي يلقي بثقله بصورة مباشرة من اجل إنجاح عملية الانتخابات ، فزار في حزيران ١٩٢٣ الألوية الجنوبية ومنها لواء المنتفك ، وألقى خطاباً في الناصرية وسوق الشيوخ أكد فيه أهمية الاشتراك في الانتخابات (٥١).

ويبدو ان زيارة الملك كانت مؤثرة بين أهالي اللواء اذ سرعان ما انتشرت بينهم الرغبة في أتمام الانتخابات والاشتراك فيها،مع بقاء تيار آخر يمثل الالتزام بفتاوي علماء الدين السابقة (٥٢).ومع ذلك نرى لمحمد حسن حيدر موقفاً تجاه هذه الأحداث بعيداً عن ما عرف عنه من ارتباط مع علماء الدين والالتزام بتعليماتهم وآرائهم ، اذ اشترك في عملية الانتخابات ورشح نفسه عن مدينة سوق الشيوخ وكان ضمن الفائزين الثانويين في الانتخابات والبالغ عددهم (٣٨٣) والتي أجرت انتخاباتها في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى في تشرين الثاني ١٩٢٢ .واسفرت النتائج النهائية للانتخابات التي أكملتها وزارة جعفر العسكري الاولى في ٢٥ شباط ١٩٢٤ عن فوزه في الانتخابات ممثلاً عن لواء المنتفك (٥٣).

يبدو من ذلك ان محمد حسن حيدر قد امتلك طموحات شخصية في الوصول الى عضوية المجلس التأسيسي العراقي فضلها على ارتباطاته بآراء ومواقف رجال الدين، وهو لم يختلف في موقفه هذا مع موقف العديد من السياسيين العراقيين الذين عملوا في الحقل الوطني وفي الحركة الوطنية قبل تأسيس الحكم الوطني في العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ ، وعندما تألف هذا الحكم قرروا العمل السياسي ضمن إطاره بما فيه من سلبيات وايجابيات .

مع ذلك لم يحضر محمد حسن حيدر افتتاح جلسات المجلس التأسيسي من قبل الملك فيصل الأول في ٢٧ اذار ١٩٢٤ ولا الجلسات الأخرى حتى وصول كتاب استقالته الى رئاسة المجلس في التاسع من نيسان ١٩٢٤ والذي تعذر فيه عن حضور جلسات المجلس لانشغاله في أعماله الاقتصادية (٥٤).وهو سبب لا يمكن الأخذ به كونه لم يكن من أصحاب الأملاك والأراضي كي ينشغل بإدارتها ،وفي رأينا ان التعليل الأكثر قبولا في سبب استقالة هذه هو ما حدث لنائب لواء المنتفك عبد الكريم السبتي عندما اغتيل في ظروف غامضة توجهت يد الاتهام فيها الى بريطانيا(٥٥) ، لاسيما وان تقاريرها ايام الانتخابات أشارت الى انها لم تكن مرتاحة لعبد الكريم السبتي المرشح من منطقة سوق الشيوخ " وهو الوحيد الذي يستلزم التعليق عليه" (٥٦) ،ونرى ان أمر الاغتيال هذا ولد الخوف لدى محمد حسن حيدر من ان يكون مصيره كمصير زميله السبتي ففضل الاستقالة .وهو مؤشرٌ يحسب عليه كونه يدل على عدم التصرف بنضوج إزاء الأحداث السياسية الجارية انذاك اذ انه تخلى عن تلبية طموحاته السياسية ، التي من اجلها ترك الالتزام بآراء وفتاوي علماء الدين التي طالما التزم بها .

ثالثاً : دوره في مجلس النواب

انتخب محمد حسن حيدر عضواً في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الثانية التي جرى انتخاب أعضائها في أيار ١٩٢٨ من قبل وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة نائباً عن لواء المنتفك . وانتخب مرة ثانية عن اللواء نفسه في الدورة الانتخابية الرابعة التي أجرتها وزارة ناجي شوكت في كانون الأول ١٩٣٣ ،وكذلك في انتخاب الدورة الخامسة التي جرت انتخاباتها من قبل وزارة جميل المدفعي الأولى في كانون الأول ١٩٣٤ . اما في الدورة الانتخابية السادسة التي جرت انتخاباتها في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية في اب ١٩٣٥ فقد مثل لواء العمارة (٥٧).

وفاز في الدورة الانتخابية السابعة التي تم انتخاب أعضائها وزارة حكمت سليمان في شباط ١٩٣٧، والدورة الانتخابية الثامنة التي اجريت في كانون الاول ١٩٣٧ من قبل وزارة جميل المدفعي الرابعة ومثل لواء المنتفك ايضاً في كلتا الدورتين .

ونجح في تمثيل اللواء نفسه في الدورة الانتخابية التاسعة التي تمت في حزيران ١٩٣٩ من قبل وزارة نوري السعيد الرابعة ، وفي الدورة العاشرة التي أجريت من قبل وزارة نوري السعيد السابعة في تشرين الاول ١٩٤٣(٥٨).

وبعد اطلاعنا على خطبه داخل المجلس النيابي وتحليلنا لها وجدناها تنطوي على مجموعة مواقف تجاه عدة قضايا .

ففي مجال السياسة الداخلية بين وجوب سيادة الحرية الفكرية في البلاد لاسيما في مجال أبداء الرأي وحرية مزاولة العمل الحزبي والصحفي ، موضحاً ان من أولى واجبات الحكومة صيانة مثل هذه الحقوق للمواطنين،مؤكداً هذا الأمر من عوامل قوة الحكومة وليس ضعفها(٥٩) . بيد انه نوه الى وجوب الوقوف بوجه هذه الحرية اذا كان الغرض منها تفرقة صفوف العراقيين مثل إثارة النعرات الطائفية بين مذاهب الشعب (٦٠).

تعد ابرز مواقف محمد حسن حيدر من القضايا السياسية موقفه من انتفاضة مايس ١٩٤١ ، فعندما وقعت أحداث هذه الانتفاضة بقيادة رشيد عالي

الكيلاني ومعه العقداء الأربعة أصحاب الاتجاه القومي في الجيش العراقي(٦١)، الذين اجبروا رئيس الوزراء طه الهاشمي على تقديم استقالة وزارته في الأول من نيسان ١٩٤١، وما تلاها من هروب الوصي على عرش العراق عبد الإله ونوري السعيد وبعض الساسة الموالين لهما ولبريطانيا ، وتأليف حكومة الدفاع الوطني ،أصبحت البلاد في أزمة دستورية ، اذ لا بد ان يكون هناك وصي جديد يخلف عبد الإله يقبل استقالة وزارة طه الهاشمي ويكلف احدى الشخصيات السياسية بتأليف وزارة جديدة محلها(٦٢) ،وكان على رئيس مجلس النواب انذاك " مولود مخلص " دعوة مجلس النواب للاجتماع والمصادقة على اختيار الوصي الجديد المقترح " الشريف شرف " . الا ان مولود مخلص ترك بغداد متوجهاً الى تكريت هرباً من مواجهة الموقف،مما جعل الأنظار تتوجه الى محمد حسن حيدر ليقوم بالمهمة كونه نائب رئيس مجلس النواب ، فلما علم في الأمر لم يكن أمامه سوى ان يخطو خطوة رئيسه مولود مخلص ، فتوجه نحو محطة القطار للسفر من بغداد الى مدينة سوق الشيوخ ألا ان رشيد عالي الكيلاني وكما يبدو كان على دراية بنية رئيس المجلس ونائبه لذا سرعان ما أمر رجال الشرطة باللحاق بمحمد حسن حيدر مادام انه لم يترك بغداد بعد وإجباره توقيع دعوة مجلس النواب الى اجتماع طارئ لغرض التصديق على اختيار الوصي الجديد الشريف شرف فنجحت قوات الشرطة في امساكه في محطة القطار واجباره على توقيع الدعوة لاجتماع المجلس ، ووفق ذلك عقدت جلسة طارئة يوم ١٠ نيسان ١٩٤١ صادق فيها النواب على اختيار الشريف شرف وصياً جديداً على عرش العراق، الذي بدوره قبل استقالة وزارة طه الهاشمي وكلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة (٦٣).

وضع فشل الانتفاضة وهروب قادتها الى إيران ثم عودة الأوضاع الى حالها القديم بما فيهم الوصي عبد الإله ونوري السعيد وباقي الساسة القدامى، ثم قرار الحكومة بمحاكمة رجال الانتفاضة ومن ساندهم، محمد حسن حيدر في موقف لا يحسد عليه اذ اتهم بتأييده للانتفاضة وأحداثها ،وطالبت الحكومة من مجلس النواب رفع الحصانة عنه وتحويله الى المجلس العرفي العسكري لمحاكمته كونه خالف للقانون والنظام الداخلي لمجلس النواب عندما جمع المجلس بدون إرادة ملكية كما ينبغي مما ادى الى تسهيل الأمر أمام رجال الانتفاضة لتحقيق مبتغاهم(٦٤) .

لم تجد نفعاً جميع محاولات النواب تغيير نية الحكومة وقرارها بدعوى ان محمد حسن حيدر قد وقع طلب اجتماع المجلس تحت الضغط واستخدام القوة، مثل محاولات نائب بغداد حسن السهيل ومحاولات نائب المنتفك طالب الحاج محمد علي ، اذ أصر رئيس الوزراء نوري السعيد على رفع الحصانة عن محمد حسن حيدر كي يستطع المجلس العرفي العسكري ان يؤدي دوره وان لمحمد حسن حيدر الحق في الدفاع عن نفسه ورفع الشكوك عنه (٦٥).

كانت نتيجة التحقيق مع محمد حسن حيدر تبرئته من التهم الموجهة اليه وارجاع الحصانة النيابية له (٦٦) .

وفي مجال علاقات العراق الخارجية ساند محمد سن حيدر وزارة ناجي شوكت(٣ تشرين الاول ١٩٣٢ – ١٨ اذار ١٩٣٣) في عقد المعاهدة الثنائية مع افغانستان في كانون الاول ١٩٣٢(٦٧) ، موضحاً سبب هذه المساندة لأهمية المعاهدة في تعزيز شأن العراق الدولي ، وتوثيق العلاقات الطيبة بين العراق والدول الشرقية والإسلامية (٦٨). بيد انه شجع وزارة جميل المدفعي الرابعة(١٧ اب ١٩٣٧ – ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨) عندما صادقت على المعاهدة الحدودية العراقية – الإيرانية المعقودة من قبل وزارة حكمت سليمان في تموز ١٩٣٧ على الرغم من التنازلات التي قدمها العراق الى إيران في هذه المعاهدة مثل اعطاء حق الملاحة للجانب الإيراني في شط العرب ، والتنازل عن بعض الاراضي العراقية الى إيران ، ولم يوضح محمد حسن حيدر سبب تأييده لهذه المعاهدة المضرة في حقوق العراق (٦٩).

وفي مجال السياسة القومية طالب وزارة نوري السعيد السابعة(٨ تشرين الاول ١٩٤٢ – ١٩ كانون الاول ١٩٤٣)حين قرأت خطاب العرش داخل المجلس النيابي بوجوب الاهتمام بالقضايا العربية ومؤازرة رغبة الدول العربية في الاستقلال (٧٠).

وتعددت اهتمامات محمد حسن حيدر في المجال الاقتصادي،ففي الجانب الزراعي كان من أوائل المطالبين بوجوب إصلاح نهر الغراف الذي يمر بالأراضي الزراعية في لواء المنتفك ، لما لهذا الأمر من أهمية في احياء الكثير من الأراضي المتميزة بوفرة انتاجها الزراعي الأمر الذي يدعم الاقتصاد العراقي ، مطالباً بوجوب تخصيص بعض من مبالغ الميزانية العامة للبلاد لأجل هذا الأمر(٧١) .

واعترض على نية وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ – ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) في استيفاء حصة الحكومة من الأشجار لعام ١٩٢٨ وفق عدد الأشجار الموجودة في بستان كل فلاح وليس كما هو معتاد سنويا حسب نسبة الحاصل ، مبيناً ان الطريقة الجديدة هذه مشجعة لبعض الفلاحين على قطع عدد من أشجار بساتينهم كي تقل نسبة الضريبة عليهم(٧٢) .

اما عن الصناعة الوطنية ،فقد طالب بإلغاء الرسوم المفروضة من قبل أمانة العاصمة على صياغ الذهب في بغداد كونها مجحفة بحقهم ومضرة بهم وبالصناعة الوطنية التي هي بحاجة الى تشجيع (٧٣).

وفي الجانب الاجتماعي طالب بضرورة سن الحكومة قانون تمنع بموجبه المتاجرة وتناول المشروبات الروحية لما له من تأثير سلبي في أخلاق المجتمع (٧٤). كما طالب بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تشغيل الأحداث وتوجيههم نحو التعليم وتوفير الحياة الكريمة لهم ولعوائلهم (٧٥).

الخاتمة

أسهمت البيئة العلمية التي نشأ فيها محمد حسن حيدر بشكل فاعل في بروزه كشخصية اجتماعية عشائرية مرموقة في لواء المنتفك ، ومهدت له السبيل لمزاولة العمل السياسي . الا انه وكما يبدو لم يميز بين صفته السياسية والعشائرية الأمر الذي انعكس سلباً على بعض مواقفه على الرغم من نواياه الصادقة في خدمة القضية الوطنيه.

ان هذا الأمر فضلاً عن محاولته تحقيق بعض طموحاته السياسية جعلت منه شخصية قلقة تنتابها بعض التناقضات في بعض مواقفه من القضايا السياسية، وقد جاء هذا التناقض في اشد واهم القضايا السياسية التي شهدها تاريخ العراق المعاصر.

بمقارنة بسيطة بين عدد الدورات الانتخابية النيابية التي فاز بها محمد حسن حيدر مع عدد الجلسات التي اشترك فيها بالنقاش نكتشف الفارق الكبير بين الاثنين ونصل الى نتيجة مفادها انه كان قليل المشاركة جداً في المناقشات داخل جلسات مجلس النواب العراقي، وان هناك الكثير من القضايا المصيرية السياسية الداخلية والقومية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية وبعض اللوائح القانونية لم يعطها الاهتمام الكافي بل أهملها إهمالاً كاملاً على الرغم من أهميتها ، وهو أمرٌ يحسب عليه بصفته نائباً يمثل من انتخبوه كان يجب عليه ان يطرح مشاكلهم ويسهم في اتخاذ القرار المتعلق بمصيرهم.

الهوامش :

(١) جميل حيدر ، آل حيدر ، كتاب مخطوط غير منشور ، ص ٩٠ .

(٢) سليمان فائق ، تاريخ المنتفق ، ترجمة محمد خلوصي الناصري ،مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٧٣ .

(٣) سوق الشيوخ : وهي من أقدم مدن لواء المنتفك ، أسسها الشيخ ثويني بن عبد الله بن محمد عام ١٧٦٢ ،وتسكنها العديد من العشائر ابرزها بني خيكان والمجرة وبني أسد والبو صالح ، اما المناطق التابعة لها فهي العكيكة وكرمة بني سعيد والحماروالجبايش،وتتميز بوفرة أراضيها الصالحة للزراعة ووجود الأهوار والمستنقعات التي تؤمن موارد اقتصادية مهمة للسكان .ينظر : محمد رضا الشبيبي حول المنتفق ، مجلة لغة العرب ، ج٥ ، ١٩١١ ، ص ٢٢٠ ؛ علي الشرقي ، موسوعة علي الشرقي النثرية ، تحقيق موسى الكرباسي ، ج١، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١١٦ .

(٤) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها ، ج٢، المطبعة العلمية ، النجف ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٣ .

(٥) حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١، بغداد ، ١٩٩٥،ص١٨٦.

(٦) محمد حسين حرز الدين، ، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء ، ج١، مطبعة الآداب،النجف ، ١٩٦٤ ،ص١٣٩.

(٧) محمد حسين حرز الدين، المصدر السابق، ص ١٤١ .

(٨) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المنتفق (دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١- ١٩٣٩)،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

(٩) محمد هادي الاميني ،معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال الف عام ، ط٢ ، النجف ، ١٩٩٢ ، ص ٤٥٩ .

(١٠) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(١١) بتأثير من الدولة العثمانية أعلن علماء الدين الشيعة أمثال السيد كاظم اليزدي والشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد سعيد الحبوبي فتاوي الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق ومساندة الدولة= العثمانية في صد هذا الاحتلال بدواعي حماية الدين الإسلامي والذود عنه وعن المقدسات من فساد الإنكليز،على الرغم من العلاقة السيئة التي تربطهم بالدولة العثمانية ولم يكتفوا بهذا فحسب بل اشترك قسم كبير منهم في معركة الشعيبة . للتفاصيل ينظر :علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٧-١٣٥ .

(١٢) وحدة وثائق ذي قار ، ملفة بلا رقم ، (وثائق تاريخ سوق الشيوخ)،رسالة محمد نجل صاحب الجواهر الى الشيخ محمد باقر حيدر.(وسنشير له فيما بعد بالرمز و.و.ذ.) .(ينظر ملحق رقم ١)

(١٣) و.و.ذ.، ملفة بلا رقم ، (وثائق تاريخ سوق الشيوخ)،رسالة الشيخ باقر حيدر الى السيد محمد سعيد الحبوبي .

(١٤)عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مدينة سوق الشيوخ ، بغداد، ١٩٩٠ ،ص ٨٢ .

(١٥) حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ،ج٢،ط١، بيروت ،١٩٩٠ ،ص ١٥٢ .

(١٦)علي الخاقاني ، شعراء الغري و النجفيات، ج٧ ،النجف ،١٩٥٤ ، ص ٥١٤ .

(١٧) محمد حسين بن علي بن محمد حرز الدين ، تاريخ النجف الأشرف ،ج١،إيران ،٢٠٠٦ ،ص١٩٢-١٩٣؛ حميد المطبعي ، المصدر السابق ،ص ١٨٦ .

(١٨) جعفر الخليلي ،هكذا عرفتهم ، ج١، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٨٣ .

(١٩) صدام فهد الاسدي ، محمد حسن ال حيدر العلم الخافق الذي ينظره القريب والبعيد ، جريدة المثقف ، العدد ٥٤٠ ، ٥ كانون الاول ٢٠٠٧ .

(٢٠)جميل حيدر، المصدر السابق، ص٩٧ .

(٢١) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المصدر السابق ،ص١١٧ .

(٢٢) جعفر الخليلي ، المصدر السابق ،ص٨٣ .

(٢٣) و.و.ذ.، ملفة بلا رقم ، (وثائق تاريخ سوق الشيوخ)،رسالة محمد طاهر العمري الى محمد حسن حيدر .(ينظر ملحق رقم ٢)

(٢٤) جميل حيدر، المصدر السابق، ص١٠٢ .

(٢٥) صدام فهد الاسدي ، المصدر السابق .

(٢٦) المصدر نفسه .

(٢٧) محمد حسين حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء ، ج٢ ، مطبعة الآداب، النجف ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥١ .
(٢٨) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المصدر السابق ،ص١١٧ .
(٢٩) كامل سلمان الجبوري ، مذكرات السيد محمد علي كمال الدين ،ط١ ، بغداد، ١٩٨٦ ،ص ٣٠.
(٣٠) حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ٧٣ .
(٣١) محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ،بغداد ، ١٩٧٢ ، ص٧٣ .
(٣٢) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، ج١ ، مطبعة الفلاح ، بغداد ، ١٩٢٣ ، ص ١٣٧.
(٣٣) عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،١٩٩٢، ص ١٨٧ .
(٣٤) كامل سلمان الجبوري ،المصدر السابق ، ص ٣٥ .
(٣٥) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المصدر السابق ،ص ٧٤ .
(٣٦) برترام توماس، مذكرات برترام توماس في العراق ١٩١٨ – ١٩٢٠ ،تقديم كامل سلمان الجبوري ترجمة عبد الهادي فنجان ، بغداد ،٨٦ ١٩ ، ص ١٥- ١٦ .
(٣٧) عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ٣٤٣ .
(٣٨) برترام توماس ، المصدر السابق ،ص ١٦ .
(٣٩) و.و.ذ.، ملفة بلا رقم ، (وثائق تاريخ سوق الشيوخ)،رسالة الحاكم السياسي للواء المنتفك الميجر دجبرن الى محمد حسن حيدر ، بتاريخ ٤ ايلول ١٩٢٠ .(ينظر ملحق رقم ٣)
(٤٠) مثل خيون العبيد شيخ عشائر العبودة في مدينة الشطرة الذي وقف الى جانب الإنكليز حين اندلاع الثورة وكافأه الإنكليز على موقفه هذا بعد فشل الثورة بإعطائه أراضي منطقة الصديفة . فريق مزهر آل فرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ونتائجها ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص ٣٤٢ .
(٤١) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المصدر السابق ،ص ٧٨ .
(٤٢) فريق مزهر آل فرعون، المصدر السابق ،ص ٣٤٥ .
(٤٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٤ ، ج١ ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧٤ .
(٤٤) محمد مهدي البصير ،المصدر السابق ، ص١٧٨ .
(٤٥) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢ ، ج١ ،بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٢ .
(٤٦) عبد الامير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧٥ ، ص١٧٧ .
(٤٧) أصدر جمع من علماء الدين فتوى جاء فيها "قد حكمنا بحرمة الاشتراك في الانتخابات وان الداخل بها محارب لله ورسوله وللائمه الطاهرين "، وجاء في فتوى العلامة حسين النائيني "لا إشكال في حرمه الانتخابات ومن انتخب فقد عصى وجاء بغضب من الله "، وأفتى العلامة السيد ابو الحسن الاصفهاني "بان هذه الانتخابات مميتة للأمة الإسلامية ومن انتخب بعد ان علم بحرمتها حرمت عليه زوجته وزيارته ولايجوز رد السلام عليه ".لمزيد من التفاصيل ينظر:المصدر نفسه ، ص١١٨-١٢٠ .
(٤٨) دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة الداخلية ، ملفة الانتخابات في لواء المنتفك ن/ ١/٤/s/تسلسل ٢٦٢٣ ، و ٧ .(وسنرمز له فيما بعد ب(د، ك، و).
(٤٩) نصت المادة السادسة من المعاهدة على" موافقة بريطانيا على حسن إدارتها للعراق لضمان دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت ممكن " .
(٥٠) مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٠، ص٤٢٥ .
(٥١) احمد زكي الخياط ، فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله ، بغداد ، ١٩٤٥ ،ص٢٧١ .
(٥٢) د.ك.و، وزارة الداخلية، ملفة الانتخابات في لواء المنتفك ن/ ١/٤/s/تسلسل ٢٦٢٣ ، و ١١ .
(٥٣) المصدر نفسه ، و١٥-١٦ .
(٥٤) جريدة العالم العربي ، العدد ٣١ ، ١٠ نيسان ١٩٢٤ .
(٥٥) عبد الكريم حسون الجار الله ، تصدع البشرية من خلال ويلات الاستبداد والعبودية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٦٩ ،ص٤٥ .
(٥٦) د.ك.و، وزارة الداخلية، ملفة الانتخابات في لواء المنتفك ن/ ١/٤/s/تسلسل ٢٦٢٣ ، و ١٥ .
(٥٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج١٠ ، ص ٢٩٠-٢٩٦ .
(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ -٣٠٣ .
(٥٩) تقرير سكرتير مجلس النواب عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩،في ٢ كانون الثاني ١٩٢٩ .
(٦٠) م.و. د.، ملفة بلا رقم ، وثائق مدينة سوق الشيوخ ، كتاب محمد حسن حيدر الى رئاسة مجلس النواب . (ينظر ملحق رقم ٤).
(٦١) وهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان .
(٦٢) عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ١٧٣-١٧٤ .
(٦٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الجلسة الثانية ، ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص ٨ .(وسنشير له فيما بعد بالرمز (م.م.ن.)
(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٧ . (ينظر محق رقم ٥)
(٦٥) المصدر نفسه ،ص ٨-٩ .
(٦٦) جميل حيدر، المصدر السابق ، ص ٩٤.
(٦٧) جرت مفاوضات هذه المعاهدة أيام وزارة نوري السعيد الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ – ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢) اما توقيعها فقد تم في ٢ كانون الأول ١٩٣٢ من قبل وزارة ناجي شوكت ، وابرز ما تضمنته اعتراف الطرفين باستقلال الأخر والعزم على إقامة سلم وصداقة دائمة بينهما ، والاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية على أساس القانون الدولي . للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص ٢٢٠ .
(٦٨) تقرير سكرتير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣،في ٢٨ نيسان ١٩٣٣.
(٦٩) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، الجلسة السابعة عشر ، ٦ اذار ١٩٣٨ ، ص١٨٣-١٨٤ .
(٧٠) م.م.ن.، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة الرابعة ، ١٤تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص ١٨٣ .
(٧١) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة الثانية والعشرين، ١٦ حزيران ١٩٢٨ ، ص ٦٠ .
(٧٢) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة الأربعون ، ١٦تموز ١٩٢٨ ، ص ٢٠٤ .

(٧٣) تقرير سكرتير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨،في ٢٧ حزيران ١٩٢٨.
(٧٤) تقرير سكرتير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩،في١١ آذار ١٩٣٠.
(٧٥) م.م.ن.،الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة الثانية ، ١٣ كانون الثاني ١٩٣٨ ، ص٩ .

الملاحق :

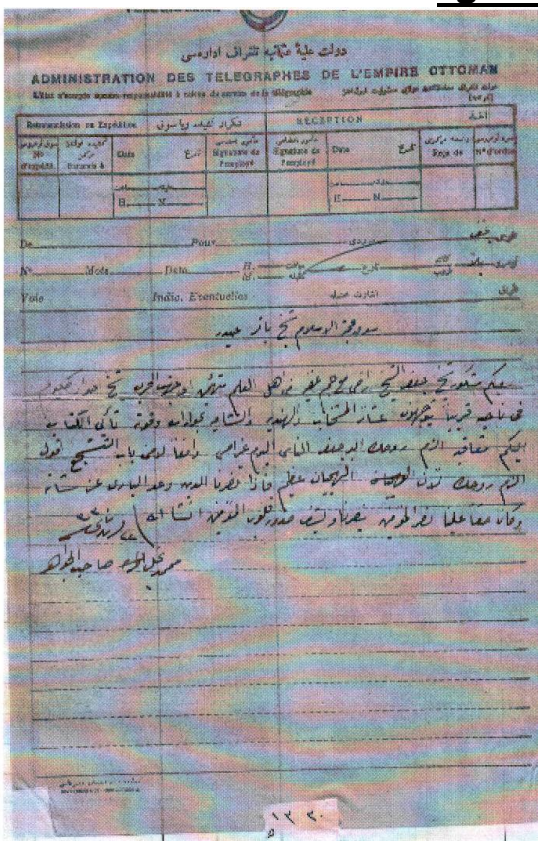

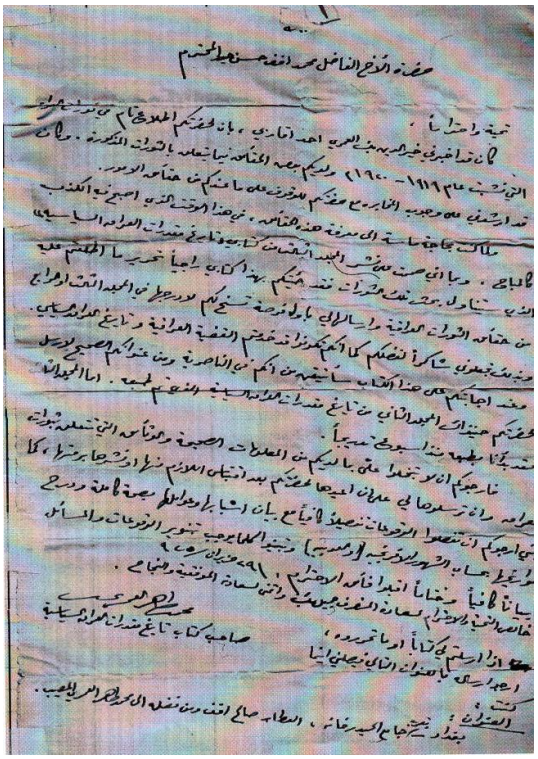

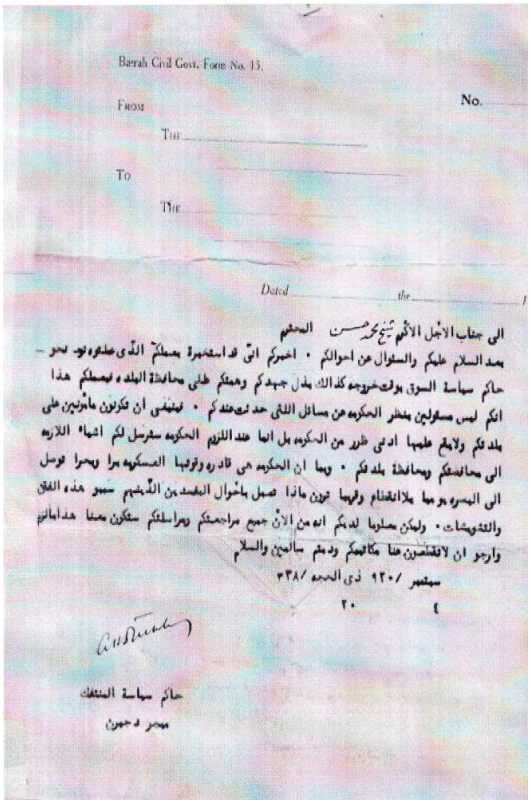

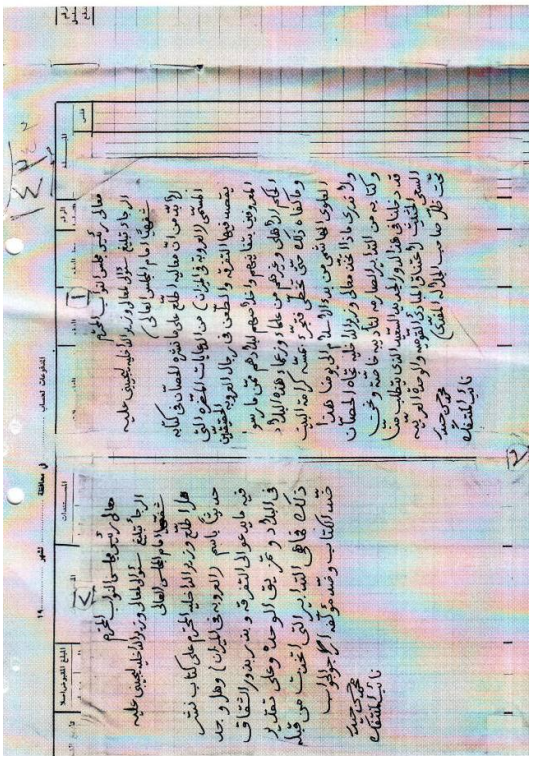

مجلس الوزراء
بغداد

التاريخ ١٣٦٠/١٠/٢١ هـ
١٩٤١/١١/١١ م

معالي رئيس مجلس النواب

لقد تبين بنتيجة التحقيقات الجارية ان السيد رشيد عالي الكيلاني ورفقائه قد نظموا عصابة قاومت بالسلاح تنفيذ القانون واستعملت القوة الظاهرة للقضاء على الحكومة وتغييرها وبذلك قد ارتكبوا الجرم المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي والمواد (١١) من الباب الثاني عشر و(٨) من قانون الطوارىء رقم (١٠) لسنة ١٩٤٠ .

ولما كان جمع مجلس الامة الى عقد اجتماعه ينبغي ان يكون بارادة ملكية بالنظر الى حكم المادة (٣٦) من القانون الاساسي وحيث ان السيد حسن حيدر خلافا لاحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب قد قام بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماع مما ادى ذلك الى تسهيل تمادي العصابة المذكورة باعمالها وبعمله هذا يكون قد انضم اليها وتنطبق عليه احكام الفقرة الثانية من المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي والمواد ١/٨ من قانون الطوارىء رقم (١٠) لسنة ١٩٤٠ وعليه نرسل في طيه صورة من كتاب وزارة الدفاع المرقم م١٠/١١/٣٥/٨١١ والمؤرخ في ١٠-١١-١٩٤١ مع مرفقيه حول طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب محمد حسن حيدر لسوقه الى المجلس العرفي العسكري لمحاكمته راجيا رفع الامر الى مجلس النواب لاصدار القرار الذي يراه في هذا الشأن حسب احكام المادة (٦٠) من القانون الاساسي .

نوري السعيد
رئيس الوزراء